

## الفصل الحادي عشر

### الكرد ومحادثات لوزان للسلام

1922 - 1923

بعد الحرب العالمية الأولى، كان للكرد كغيرهم من القوميات الأخرى، فرصة بإنشاء دولة قومية لهم. ولا شك في أنّ انهيار الإمبراطورية العثمانية قد ولّد فوضى وفراغاً سياسياً كبيراً في المناطق الكردية، المسكونة في جنوب شرق الأناضول (أنقرة) وفي شمال العراق. فالقوميون الكرد - كغيرهم من القوميين في الإمبراطورية العثمانية - حاولوا استغلال هذه الفرصة، بإنشاء دولة كردية. غير أنّ سياسة بريطانيا الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الأولى كانت مشغولة باحتواء التهديد البلشفي، وهذا اقتضى منها العمل، على دعم وحدة أراضي كل من العراق وإيران وتركيا. ولهذا السبب فالحكومة البريطانية التي شجعت أولاً القومية الكردية، كرد فعل مناسب، ضد الشعار الإسلامي الذي رفعته تركيا، عارض فيما بعد فكرة إنشاء الدولة الكردية. وذلك لإرضاء الكماليين الأتراك في أثناء مفاوضات لوزان للسلام.

### الكرد كبش فداء في لوزان

أجازت اتفاقية لوزان التي وقعت في 24 تموز/يوليو عام 1923 في واقع الأمر تقسيم المناطق الكردية المسكونة بين العراق وتركيا وسورية. وهذه المقالة ستوضح لماذا استخدم الإنكليز الكرد أو القضية الكردية في أثناء محادثات لوزان، ككبش للفداء؟ وكيف جرى إدماج أراضيهم بالقوة إلى كل من العراق

وتركيا. وأخيراً كيف أثرت مفاوضات لوزان في السياسة البريطانية تجاه الكرد في شمال العراق، وبهذه الطريقة أيضاً سنلقي بعض الأضواء على بعض جذور المسألة الكردية في العشرينيات.

بدأت محادثات لوزان للسلام في 20 تشرين الثاني عام 1922 إذ مثل كل من لورد كرزون وعصمت باشا اينوتو الجانب البريطاني والتركي بالترتيب. والنظام الكمالي في تركيا لم يعد نفسه ملزماً، بشروط معاهدة سيفر (الموقعة في آب/ أغسطس عام 1920) وبالتالي فهو كان يطالب بكل ولاية الموصل، حتى جبل حميرين بشمال العراق. في حين كانت بريطانيا تطالب نيابة عن العراق بكل ولاية الموصل<sup>(1)</sup>. وبنيت تركيا مطالبها لولاية الموصل، على عدة أسباب، أو أسس:

- 1 - العراق: زعمت الحكومة التركية أنّ العرب أقلية بسيطة في المنطقة، وأن الكرد والأتراك غير منفصلين عرقياً.
- 2 - السبب الاقتصادي: قال الأتراك: إنّ معظم تجارة المنطقة المتنازع عليها هي مع - الأناضول (شرق تركيا).
- 3 - قانونياً: ادّعى الأتراك أنّ الولاية احتلتها بريطانيا بطريقة غير قانونية، بعد هدنة مدروس Mudros بين قوات الحلفاء والإمبراطورية العثمانية.
- 4 - حق تقرير المصير: زعم الأتراك أنّ السكان اختاروا الانضمام إلى تركيا<sup>(2)</sup>.

---

(1) أجازت الفقرتان 62 و 65 من معاهدة سيفر الموقعة عليها في 10 آب/ أغسطس عام 1920 بين الإمبراطورية العثمانية والقوات المتحالفة، إنشاء سلطة إدارية ذات حكم ذاتي للكرد في الأقاليم الكردية في جنوب شرق تركيا. وأعطى للكرد في كردستان الجنوبية(شمال العراق) الخيار في الانضمام إلى هذا الحكم الذاتي الإداري للمنطقة إذا هم رغبوا في ذلك، ولمزيد من المعلومات المفصلة عن معاهدة سيفر ومفاوضات لوزان، انظر:

William Spencer, "The Mosul Question in International Relations" Unpub. Doctoral dissertation, The American University, 1965; Great Britain: Command Papers (Parliament Foreign Office), Lausanne Conference on Near Eastern Affair 1922-1923: Records of Proceedings and Draft Terms Peace (Cmd. 1814) London: HMSO, 1923.

Lausanne Conference, pp. 2652-2654.

(2)

وفي 14 كانون طعن كرزن في صحة كلّ من الأسباب التي بنت عليها تركيا ادعاءها، بقوله:

1 - من الناحية العرقية: فالغالبية العظمى من السكان في هذه المنطقة من الكرد الذين هم من أصل هندو أوروبي، يختلف أساساً عن العنصر أورال التايك (من آسيا الوسطى).

2 - أغلب تجارة ومعاملات المنطقة هي مع العراق وليست مع الأناضول كما ادعى الأتراك.

3 - قانونياً: قد عهد إلى بريطانيا مسؤولية انتداب العراق من قبل عصبة الأمم.

4 - الثورات الكردية المتكررة في القرن التاسع عشر، وحتى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك الفترة ما بعد الحرب مباشرة، كلها توحى بوضوح إلى أنّ الكرد غير راضين يكونوا جزءاً من تركيا<sup>(3)</sup>.

وفي أثناء المفاوضات في لوزان بدأ كل من أينونو وكرزن متشدداً في موقفه على حد سواء. وجادل الأول بأن حكومته (تركيا) لن تستطيع التنازل عن حقها في الحدود المتنازع عليها<sup>(4)</sup>، وقال كرزن من ناحيته: بأنّ حكومته لن تستطيع تخيل تسليم ولاية الموصل لتركيا<sup>(5)</sup>. فكان هناك، إذاً، جمود في المحادثات. واستمر هذا الجمود يعرقل سير المباحثات حول موضوعات أخرى. ولهذا ففي 4 شباط عام 1923 اتفقت تركيا ودول التحالف على إخراج موضوع الموصل، من جدول المباحثات مؤقتاً<sup>(6)</sup>.

وقد تأثر موقف بريطانيا في محادثات السلام في لوزان إلى حدّ ما بالاعتبارات السياسية الداخلية في بريطانيا. فانتصار الكماليين على اليونان في

(3) Ibid, pp. 366 - 367, 369 -370.

(4) Ibid, pp. 363, 372.

(5) Ibid, p. 363.

(6) Noel Walter Spencer, "The Diplomatic History of Iraq 1920 - 1932", Unpub.

Doctoral dissertation, University of Utah, 1979, p. 131.

عام 1922 كان عاملاً ذا أهمية كبيرة، في سقوط الحكومة الائتلافية التي يرأسها ليورد جورج في تشرين الأول 1922. وفي 15 تشرين الثاني 1922 فاز رئيس الوزراء بونار لوي من حزب المحافظين القديم الذي كان ينادي بالتقليل من الالتزامات في الخارج<sup>(7)</sup>. ويبدو أن بونار لوي قد عقد عزمه على التخلي عن ولاية الموصل. ففي 8 كانون الثاني عام 1923 كتب كرزن:

«هنالك شيئان يبدو لي أنهما حيويّان جداً، الأول: هو أننا ينبغي ألا نخوض الحرب من أجل الموصل. والثاني هو أنّ الفرنسيين، كما علمنا بالتجربة، لا يشاركوننا في الدفاع عن الموصل، لذلك علينا أن نحارب الأتراك بأنفسنا، لإرغامهم على قبول وتنفيذ ما تبقى من معاهدة سيفر وهذا ما لا نريده...»<sup>(8)</sup>.

فهذه الرغبة الشديدة لفك الارتباط والانسحاب مباشرة من العراق، بشكل عام، ومن إقليم الموصل، بصفة خاصة، كانت مطلباً مألوفاً لدى الجماهير في بريطانيا، وكانت الصحف البريطانية تعكس هذه الرغبة<sup>(9)</sup>، وكذلك الأمر في مجلس العموم أيضاً؛ ففي 20 شباط 1923 أعلن السيد أسكويت رئيس الوزراء السابق وعضو مجلس العموم من المعارضة، أنه لا ينبغي لبريطانيا البقاء في العراق، لأنه لا توجد مصالح حيوية تستوجب التضحيات التي يجلبها الاستمرار في احتلال العراق. ودعا بونار لوي إلى سحب القوات فوراً، وتخليص بريطانيا من أية التزامات في العراق<sup>(10)</sup>. وفي آذار 1923، وبعد ما أحضرت قيمة التكاليف من الإمدادات التي كانت معدة لإرسالها إلى الشرق الأوسط، أمام مجلس العموم لمناقشتها، كانت هناك نداءات عامة تنادي بتقليص الالتزامات في المستعمرات، وبتخفيف العبء على دافعي الضرائب البريطانيين. وقال

Colin Davies, "British Oil Policy in The Middle East 1912-1932", Unpub. . (7)

Doctoral dissertation, University of Edinburgh, 1973, p. 199.

Harold Nicholson. Curzon-The Last Phase 1919-1925; A study in Post-War (8)  
Diplomacy (New York: Hascount-Comp. 1939), p. 488.

Spenser, "The Diplomatic History of Iraq", p. 128. (9)

House of Commons, Parliamentary Debates, 159, p. 2134. (10)

السيد هارنس وورث (عضو معارض في مجلس العموم): «أعتقد أنّ الشعور العام، في مجلس العموم، هو أنّ الحكومة تنوي الانسحاب من العراق». فأجاب السيد أميري الوزير لشؤون المستعمرات في ذلك الوقت قائلاً: «بينما الانسحاب الفوري من العراق في الوقت الحاضر غير وارد أو خارج عن الموضوع، فإن حكومته ملتزمة بشكل مؤكد بتقليص الالتزامات البريطانية في العراق»<sup>(11)</sup>.

وفي آذار 1923 أمر بونار لوي بتشكيل لجنة برلمانية لتقويم السياسة البريطانية في العراق. وفي تقريرها قالت اللجنة: إنّ هناك تأييداً قوياً للرأي القائل بالانسحاب المبكر من العراق في البرلمان وعند الجمهور عموماً، بسبب الاعتبارات المالية. غير أنه في حالة الانسحاب فإن الدولة العربية ستسقط حتماً وسوف تلتهم تركيا كل العراق. وهذا سيشكل خطراً جسيماً على الوجود البريطاني في الخليج الفارسي.

وأضاف التقرير «أن ظهور تركيا قوية مرة أخرى ستشعل الأوضاع حول وضع المسلمين في الإمبراطورية البريطانية في الهند، والتي قد تؤدي إلى الانتفاضة ضد بريطانيا»<sup>(12)</sup>. فالنتائج التي حصلت عليها اللجنة ظهرت مؤيدة للرأي الذي ذهب إليه جورج هال السكرتير العام لوزارة شؤون المستعمرات، والذي قاله للبرلمان سابقاً في كانون الثاني: إنّ الانسحاب المبكر من العراق يمثل خرقاً واضحاً لأول التعهدات التي قدمتها بريطانيا للعرب بأنها لن تتخلى عنهم في تأسيس حكومة مستقلة لهم.

ثانياً: العهد الذي أعطي للملك فيصل المنتخب من قبل أبناء البلد كله، بما فيه ولاية الموصل؛ وقد تعهدت له بريطانيا بالحفاظ على وحدة أراضي العراق عام 1992.

ثالثاً: العهد الذي أعطته بريطانيا لعصبة الأمم، والذي بموجبه لا يجوز

Ibid. pp. 2323 -2325.

(11)

F.O. 371/10097. intelligence reportK no. 3K7, feb. 1923.

(12)

لبريطانيا التخلي عن انتدابها للأراضي التي تحت سيطرتها إلا بموافقة من العصبة»<sup>(13)</sup>.

لكن الإبقاء على سيطرة بريطانيا في العراق، وكذلك في إقليم الموصل، يجب أن ينظر إليه كشيء ثانوي في المرتبة بالنسبة للمصالح الإمبريالية البريطانية، الأوسع نطاقاً في الشرق الأوسط، وكذلك بالنسبة للتنافس الإنجلو-الروس. ووفر مؤتمر لوزان الفرصة لبريطانيا لتحسين علاقاتها مع تركيا؛ فسياسة ليلود جورج الموالية لليونان في عام 1921 - 1922 خلقت عدم الثقة بين مصطفى كمال والبريطانيين. وهذه ينبغي إصلاحها قبل أن تستغلها روسيا البلشفية، بشكل فعال، وذلك لتوسيع نطاق نفوذها في تركيا. ومع أن جوزهيل أكد مراراً أن السلام مع تركيا هو مهم جداً بالنسبة لمسألة تخفيض تكلفة الإدارة البريطانية في العراق، وكذلك لجهود بريطانيا في احتواء النفوذ الروسي، الزاحف جنوباً نحو الخليج الفارسي<sup>(14)</sup>.

فمسألة إرضاء تركيا إذاً ضروري، لحفظ المصالح الإمبريالية البريطانية في الشرق الأوسط. وقضية كردستان التي هي في غاية الأهمية بالنسبة لمصطفى كمال توفر وسيلة مثلى لتحقيق ذلك. وفي كانون الأول عام 1922 كان كرزن على قناعة تامة بأن الحكومة الكردية التي جرى تصوّرها في عام 1920 في معاهدة سيفر أصبحت مجرد حلم وأمر غير معقول نهائياً. وفي محاولة من جانبه لتهدئة مخاوف تركيا فيما يتصل بالقضية الكردية اقترح على الحكومة البريطانية فكرة عرض تقسيم ولاية الموصل، بطريقة ما، حيث يحصل الأتراك على المناطق الجبلية بما في ذلك مدينة كوي، رواندوز، والسليمانية، بينما يحتفظ العراق بعمادية وأربيل وكركوك، والموصل، وكل الأراضي التي يقطنها العرب والتركمان. وادّعى كرزن بأن لهذا العرض ميزة أخرى هي تخليص بريطانيا والعراق من خطر الجماعات الكردية البدائية العنيدة والذين يعيشون في منطقة صعبة، والذين لم تتمكن بريطانيا ولا العراق حتى الآن أن تنفّذ فيهم أي

House of Commons, Parliamentary Debates, 159, p. 2134. (13)

F.O. 371/10870, Turkey annual report, No. 424, 1. Jan. 1925. (14)

نوع من النظام والإدارة الجيدة<sup>(15)</sup>. غير أن الحكومة البريطانية رفضت اقتراح كرزون لأسباب عديدة: في مقدمتها مخاوف بريطانيا من أن تسليم هذه المناطق لتركيا قد يجعل العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه ضد العدوان التركي في المستقبل.

ثانياً: إن إعطاء ولاية الموصل لتركيا تعني أن الطريق الحيوي للتجارة البرية بين بغداد وإيران، المار عبر خانقين، سيكون صعباً جداً. ثالثاً: فإن تركيا ليست في وضع يمكنها من إنشاء إدارة، ونظام فعال في المناطق الجبلية المعنية. وبالتالي فإن المنطقة ستظل في فوضى وعدم استقرار ونتيجة لذلك، ستهدد العراق<sup>(16)</sup>.

لكن كرزون كان مخولاً، من قبل مؤتمر لوزان، بإبلاغ الأتراك بأن الحكومة البريطانية على استعداد لإسقاط وحذف الفقرتين 62 و65 من معاهدة سيفر اللتين تدعوان إلى إنشاء كردستان مستقلة. وهذا العرض سينهي الاعتقاد الموجود لدى مصطفى كمال. أن بريطانيا مصرة على تفكيك تركيا، وذلك بإنشاء دولة كردية في الأناضول وشمال العراق. وفي مقابل هذا التنازل طلب من تركيا الانضمام إلى عصبة الأمم، من أجل إكمال عزلة روسيا البلشفية. ولهذا السبب أهمل مصير الكرد في مؤتمر لوزان، وعدت مسألتهم مسألة ثانوية، بالنسبة للتنافس الأنجلو- الروسي في الشرق الأوسط<sup>(17)</sup>.

---

F.O. 371/6967, Teleg. No. 80, 6 December 1922, Curzon to Sir E. Crowe; (15)  
Documents on British Foreign Policy, 1st Ser. 18, Doc. No. 257, p. 271.

كان جعفر باشا يفضل العرض الذي تقدم به كرزون. ولكن نوبل سينسر أكد أن رغبة الأول في تقديم المناطق الجبلية الكردية إلى تركيا يوضح بجلاء أن الاثنين (جعفر وكرزون) فقيران في معرفتهما الجغرافية والاستراتيجية لأن نحو 1200 ميل من الأراضي الحدودية العراقية ستكون معرضة لخطر الكرد والقوميين الترك، وبدون وجود حاجز طبيعي لتمكين العراق من الدفاع عن نفسه من الخطرين المذكورين (انظر: ص 128-130).

F.O. 371/7667, Cabinet Committee on Iraq, Teleg. No. 160, 8 December 1922; (16)  
Cab, 23/32, Cab. Paper No. 62, The Conclusion of a meeting of the Cabinet, 7 Dec. 1922; BDFP, 1st Ser, 18: Doc. No. 265, p. 380-381.

W. N. Howe "The Soviet Union and Kurds: A study of a National Ministry (17)  
Problem in Soviet Policy", Un. Pub. Doctoral dissertation Un: V. of Virginia,  
1965; p. 328 Nicolson, p. 315.

وكان لمحادثات لوزان تأثير مباشر في مجريات الأحداث في جنوب كردستان (شمال العراق) فكل من تركيا وبريطانيا تريد استغلال الكرد في محاولة لتقوية موقفها في المفاوضات في المؤتمر.

وفي 22 كانون الأول 1922، كتب وزير المستعمرات إلى السيد بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في بغداد يقول: إنّ المحادثات في لوزان سوف تقرر طبيعة السياسة البريطانية في كردستان<sup>(18)</sup>.

ففي أوائل شهر كانون الثاني عام 1923، وبينما كانت محادثات لوزان مستمرة في أعمالها، أدرك الإنكليز أنّ الأتراك يحشدون قواتهم في جزيرة ابن عمر، على بعد عدة أميال من زاخو. ووصلت أنباء هذه الحشود العسكرية إلى جماهير ولاية الموصل الذين فسروا هذه التحركات، بكونها دليلاً على أن محادثات السلام في لوزان قد فشلت، وأن الأتراك على وشك القيام بالزحف على كردستان. وبالفعل كان هناك جمود حقيقي في المحادثات، حتى حلول شهر شباط 1923. لكن اتفق الجانبان على تعليق قضية الموصل، وإخراجها من جدول المفاوضات مؤقتاً ولمدة سنة واحدة<sup>(19)</sup>.

إنّ عملية حشد القوات في الحدود، وكذلك حملات الدعاية المعادية لبريطانيا ونشر الشائعات من اللجنة السرية الموالية لتركيا في كركوك وأربيل كان لها تأثير كبير في الجماهير. ونتيجة لذلك كتب آدموندز، أن المسؤولين الرسميين والزعماء المواليين لبريطانيا في كردستان يعيشون تحت كابوس الرعب القادم من تركيا<sup>(20)</sup> وبجانب ذلك، ففي شهر آذار كثف الشيخ محمود جهوده لتعبئة الكرد في انتفاضة شاملة ضد البريطانيين. وفي 3 آذار عام 1923 أجبرت الغارات الجوية التي أطلقتها الطائرات البريطانية، الشيخ محمود على الهرب إلى

F.O. 371/7782; Teleg. No. 725, 22 Dec. 1922; Churchill to Cox. (18)

Elizabeth Burgoyne, Gertrude Bell: From Her Personal Papers, 11 (Lndon: (19) Publisher Earnest Benn 1961), p. 30810; Spencer, "The Diplomatic History of Iraq", p. 131.

C. Edmonds. Kurd, Turks and Arabs (London: 1957), p. 313; F.O. 371/7782, (20) Teleg. No. 883, 16 Dec. 1922.

المناطق الجبلية القريبة. وبقيت مدينة السليمانية تحت سيطرة أنصاره، واستمر هو في السيطرة فعلاً على لواء السليمانية. وكان الشيخ محمود على اتصال بأزدمير الجنرال التركي المتمركز في رواندوز شمال العراق، والذي يقوم بتحريض الكرد ضد بريطانيا. ومن مقر قاعدته الجديدة في الجبال الحدودية بين العراق وتركيا سعى الاثنان بجهد لتحريض انتفاضة قبلية عامة، ليتزامن ذلك مع الهجوم التركي المخطط له، من قبل، على مدينة كركوك وأربيل<sup>(21)</sup>.

وفي أثناء ذلك نشرت الصحيفة القومية الكردية (روزي كردستان) سلسلة من المقالات متسائلة فيها عن حقوق العراق المزعومة في ولاية الموصل. واحتجت الصحيفة أيضاً على عدم وجود ممثل كردي في محادثات لوزان<sup>(22)</sup>. وفي غضون ذلك قبل الشيخ محمود الطلب التركي بإرسال اثنين من الممثلين (النواب) الكرد عن ولاية الموصل للتمركز في أنقرة للمشاركة في البرلمان التركي العام. وكانت تركيا تسعى وراء هذا لتعزيز موقفها في ادعائها الأحقية، في إقليم الموصل في محادثات لوزان<sup>(23)</sup>.

ولهذا السبب، ففي آذار عام 1923 شعرت السلطات البريطانية في العراق بضرورة العمل رسمياً، بسياسة جريئة في كردستان. وحاول الإنكليز أن يبرهنوا أن الإجراءات العنيفة لقوات RAF (الطائرات المقاتلة الملكية) والحشد العسكري كانت ضرورية لإخماد شرارة لهيب الانتفاضة المعادية لبريطانيا، والتي كان يعد لها في لواء السليمانية<sup>(24)</sup>، وإن إجراء مماثلاً ضد مدينة رواندوز، والتي تخضع لسيطرة العناصر الموالية لتركيا، هو أيضاً ضروري ومساوٍ في الأهمية للإجراء

---

British High Commission 13-14, Events in Kurdistan, Vol. 5, memo. 2, 19 (21)  
March 1923, Air HQ, BF, Iraq, to Chief of Sta Memo No. 535/2 from Air  
Marshal Sir John M. Salmond to Sec. Of Air Ministry, 26 June 1923, Air  
Operation in Kurdistan; F.O. 371/ 10098, Intelligence Report, Iraq, 14 May  
1924.

See: No. 6, 27 Nov. 1922; No. 5, Dec. 1922. (22)

أحمد تقي. خه باتي كه لي كورد: بغداد. المطبعة العربية، 1970، ص 74. (23)

BHCF 13 / 14, Events in Kurdistan, Vol. 3, Memo. No. 521/1, Situation in (24)  
Sulairnania, 14 March, 1922.

الأول، من أجل حرمان الأتراك من فرصة الحصول على وسيلة للعدوان والمكائد، ذلك عندما يبدأ المؤتمر الثاني أعماله في لوزان، إضافة إلى أنّ القضاء على تحريصات أزدمير والشيخ محمود في كردستان يمكن للحكومة البريطانية من إطالة أمد المفاوضات في لوزان<sup>(25)</sup>.

ولهذا فقد شنت بريطانيا غارات ضخمة وقوية ضد القبائل المؤيدة للشيخ محمود في السليمانية، ونفذت عمليات جوية متتالية ضد أنصار أزدمير، في منطقة رواندز وأربيل، وأدى هذا إلى هبوط معنويات القبائل الثائرة. وفي نيسان عام 1923 قامت فرقتان من قوات المشاة تدعمها مقاتلات القوة الجوية الملكية بهجوم مفاجئ على رواندوز. ولم يتمكن أزدمير من جمع قوة كافية لمقاومة هذا الهجوم. واضطر إلى الهرب مع قواته التركية غير النظامية إلى داخل الأراضي الإيرانية. وهكذا جرى احتلال رواندوز. وحاول الشيخ، من جانبه، تكوين قوات قبلية مقاتلة من أفراد قبيلة بشدر للإعداد للدفاع عن لواء السليمانية. ولكن وبعبء جرت تهدئة رواندوز تقدمت القوات البريطانية بسرعة شديدة إلى السليمانية، من كلتا الجهتين الجنوبية والشمالية. وفي مايس رمت الطائرات البريطانية بلاغات من الجو في السليمانية، لإعلام الجماهير بزحف القوات البريطانية، وعزمها على احتلال المدينة سلمياً. وفي اليوم التالي جرى احتلال المدينة بالفعل<sup>(26)</sup>. ويرجع السبب في فشل الشيخ محمود في تكوين قوات قبلية لمنع القوات البريطانية من احتلال السليمانية إلى الانهزام السريع لقوات أزدمير، وكذلك إلى السرعة الشديدة في الحسم في القرار التي تميز بها التحرك البريطاني الأخير. والاستخدام المؤثر الفعال للطائرات المقاتلة التابعة للقوة الجوية البريطانية<sup>(27)</sup>.

---

BHCF 13 / 14, Events in Kurdistan, Vol. 3, Teleg. No. 5495, 20 March 1922, (25)  
BFHQ, Iraq, to Air Ministry; F.O. 371 / 9004, Memo. No. E 3117, Curzon, 23  
March 1922.

BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Memo. Air 535 / 2, Air Marshal Sir (26)  
John Salmond to Sec. Of Air Ministry, 26 June. Air Operation See Edmonds,  
p. 328.

For a detailed account of these operations See Edmonds, p. 328. (27)

وبعد هزيمة أوزدمير سعت بريطانيا إلى إنشاء نوع من النظام الأمني يدعى (Cordon Sanitair) المنطقة المعزولة، إذ بموجبه حرم الشيخ محمود من التدخل في شؤون المناطق المجاورة. وبعد طرد أوزدمير من رواندوز واحتلال السليمانية. اختلف المندوب السامي البريطاني في بغداد مع الملك فيصل حول كيفية إدارة كردستان - فالحكومة العراقية كانت تريد نوعاً من الإدارة التي يمكن أن تربط - وبشكل قوي - الأقاليم الشمالية مع باقي أجزاء العراق، وذلك عن طريق تعيين إداريين خاضعين مباشرة لسيطرة بغداد. أما الحكومة البريطانية من جهة أخرى - وعلى الرغم من كونها مقتنعة بأن احتمال الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي بالنسبة لكردستان غير وارد جملة - أرادت أن تكون مناطق كردستان المختلفة، موضوعة تحت درجات متفاوتة من الارتباط لحكومة العراق. ويكون تنفيذ هذه العملية بطريقة تحترم المشاعر القومية الكردية<sup>(28)</sup>. وفضلاً عن ذلك، - وبينما كانت محادثات لوزان مستمرة - لم تكن الحكومة البريطانية راغبة في أن تترك لدى الكرد الانطباع بأن تطلعاتهم القومية قد تم تجاهلها وقبرها<sup>(29)</sup>. كما أنّ الحكومة العراقية لم تكن قوية بما فيه الكفاية لبسط سيطرتها على كردستان، وحتى الحكومة البريطانية لم تكن في موقف يمكنها من إنشاء الإدارة المباشرة، أو من توفير مزيد من القوات لمساعدة العراق في تلك المناطق، لأنها كانت تواجه في ذلك الوقت انتقادات من المعارضين البريطانيين أنفسهم، في مجلس العموم بسبب العمليات العسكرية في كردستان العراق، والتي فسرت في بريطانيا بأنها تعني مزيداً من الالتزامات والمسؤوليات تجاه العراق<sup>(30)</sup>.

---

BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Teleg. No. 275, 11 May 1923 HC to S. S. Col. ; Teleg. No. 184, March 1923, Dobbs to Noel. (28)

BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Teleg. No. 184, March 1923, Dobbs to Noel. (29)

Great Britain, Colonial Office, Report by His Majesty's Government in The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to The Council League of Nations on The Progress of Iraq During the Period 1920-1931 (Colonial No. 58), (London: HMSO, 1930), p. 255-256; BHCF 19/14, Events in Kurdistan, Vol. 5. Letter HC to CO, 12 April, 1924. (30)

وبهذا، ففي حزيران عام 1923 بينما كان الشيخ محمود لا يزال في المناطق الجبلية شمال شرق السليمانية، طلبت الحكومة البريطانية إلى العناصر الموالية لها والمعتدلة في مجلس إدارة السليمانية القيام بإدارة المدينة، باعتبارها لواءً من العراق تحت الإشراف المباشر للمندوب السامي البريطاني. وأبدت العناصر الموالية لبريطانيا موافقتها على إدارة المدينة، بشرط أن تبقى القوات البريطانية في المدينة. وبما أنّ هذا يعني التزامات جديدة وإضافية في هذه المنطقة، والتي لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لتحملها. فقد انسحبت القوات البريطانية من المدينة. وفي 14 حزيران عام 1923 استقال المجلس الإداري في السليمانية. وأرسل الشيخ محمود أنصاره لإدارة المدينة. وفي 11 تموز عاد الشيخ محمود بنفسه إلى المدينة وباشر دوره كحاكم<sup>(31)</sup>.

اعتقد السيد هنري دويس المندوب السامي البريطاني في بغداد، أنّه ما دام الشيخ محمود، لم يقتل، ولم يُلق القبض عليه فلن يكون هناك خيار أمام السلطات البريطانية في العراق إلا القبول بالتعامل مع الشيخ مؤقتاً.

ووافق ادموندز على هذا الرأي، وكان يدرك أنّ الشيخ سيرجع قريباً إلى السليمانية، ولذا رتب ادموندز التدابير التي تهدف إلى تقليل تهديدات الشيخ محمود لكروك وأربيل. وشملت هذه التدابير فصل عدد من المناطق التي كانت تابعة للواء السليمانية فقط. وفي آب عام 1923 كتب ادموندز إلى الشيخ محمود قائلاً:

«إنّ فخامة المندوب السامي قد علم بعودتك إلى السليمانية وقد أمرني بإبلاغك بأنّه عمل ترتيبات بشأن إدارة قضاء رانية، وقلعة دزة وجمجمال وحبلة... وفيما يتعلق بناحية ماوت أرجو ألاّ تتدخل في شؤون أي من هذه الأقسام الإدارية المذكور أعلاه... وإن خالفت أياً من هذه التعليمات - لا سمح الله - فإنه سوف تتخذ أشد الإجراءات ضدك وبأسرع ما يمكن ولكن إذا لم تتدخل في شؤون المناطق المذكورة ولم تقم بأية أعمال عدائية، فإنّ

Report on The Period 1920-1931, p. 257; W. Jwaideh, II, p. 588-589.

(31)

فخامته لا ينوي اتخاذ أية إجراءات ضدك»<sup>(32)</sup>.

وقد جرى تكوين نوع مماثل من الإدارة القليلة الارتباط ببغداد في رواندوز أيضاً. وفي 23 نيسان جرى إعلان رواندوز قضاءً تابعاً لأربيل بشكل رسمي، وجرى تعيين السيد طه الزعيم القبلي الموالي لبريطانيا في حدود العراق مع تركيا حاكماً محلياً (Qaimmaqam) مع درجة من الحكم الذاتي للمنطقة. وجرى إرسال فرقة من المجندين الآشوريين إليه لمساعدته في بسط النظام والقانون<sup>(33)</sup>.

وبالنظر إلى التخفيضات في عدد القوات البريطانية والتكاليف في العراق، حذر السيد طه من أنه يجب عليه ألا يتوقع مزيداً من القوات البريطانية والدعم لإدارة المدينة الحدودية. كان تعيين طه في رواندوز له بعض الأهمية لكون المدينة واقعة على نقطة تلاقي الطريق الشرقي والشمالي. وكان يعتقد أن هذا الإجراء لن يعزز فقط من سلطة حكومة العراق في هذه المدينة الاستراتيجية فحسب، بل إنّه سيعمل على وضع مراقبة فعالة ضد الدعايات التركية، وكذلك عودة القوات التركية غير النظامية إلى المنطقة<sup>(34)</sup>.

استمرت الترتيبات المؤقتة مع الشيخ محمود التي سماها آدموندز بالمنطقة المعزولة، حتى أواسط تموز عام 1924 ويبدو أن الشيخ محمود بقي شديد

---

Edmonds, p. 346. (32)

BHCF 13/14, Events in KURDISTAN. Vol. 5 Teleg. No. 275. 11 May 1923, (33)  
MC to S. S. Col;

إن تعيين السيد طه قائماً من قبل دوبيس لقي معارضة شديدة من قبل الملك فيصل الذي كان يرغب في تعيين شخص آخر، أقل شعبية ونفوذاً من السيد طه لذلك المنصب. إلا أن المندوب السامي (Bullet-Prof) أصر على ذلك لأنه كان يفضل أن يكون المرشح (قوباً) وهذا الاصطلاح بولت بروف يستخدمه المسؤولون البريطانيون للإشارة إلى بعض الأشخاص الذين لديهم مناعة خاصة ضد الاغتيال، وذلك بسبب روابطهم القبلية. والسبب في إصرار دوبيس على تعيينه يوحي إلى اعتقاده أن السيد طه قد يكون الشخص الذي يمكنه التغلب على المشكلات والمتاعب التي تثيرها تركيا في المنطقة.

(Edmonds, P. 326; Jwaideh, pt. 2, p. 542, N. 2)

Great Britain, Colonail Office, Report His Majesty s Government on The (34)  
Administration of Iraq for The Period April 1923, December 1924 (Lnodon:  
HMSO. 1925), p. 32-33.

الطموح، كما كان سابقاً، في رغبته في حكم كردستان جميعها. وقد ذكر أنه في 16 آب/أغسطس أرسل قواته القبليّة لإعادة احتلال حلبجة، المكان الذي جرى فيه تعيين عادلة خانم حاكمة في السابق ضد رغبة الشيخ محمود. وبعث بحملات مماثلة إلى جمجمال لإنشاء سلطته هناك. إضافة إلى ذلك أوفد الشيخ محمود مبعوثين إلى زعماء الكرد يطلب إليهم إعطاءهم الولاء له<sup>(35)</sup>. غير أنّ الغارات الجوية المكثّفة بواسطة مقاتلات القوة الجوية الملكية منع زعماء الكرد من الانضمام إلى حكومة السليمانية<sup>(36)</sup>.

وفي تشرين الثاني عام 1923 كثف الشيخ من حدة عدائه ضد السلطات البريطانية في كردستان، وهذا يرجع جزئياً إلى توافر كمية من الروبيات لديه التي تمكن من جمعها من الضرائب المفروضة على التبغ والضرائب الأخرى، المدفوعة من قبل القبائل في لواء السليمانية، وجزء آخر بسبب التشجيع الذي حصل عليه من السلطات التركية في الحدود<sup>(37)</sup>. ورفض كثير من القبائل دفع الضرائب إلى الحكومة العراقية في تحد واضح للسلطات البريطانية. وردّت السلطات على هذا التحدي بضربات جوية بالطائرات ضد القبائل التي رفضت دفع الضرائب. وأغارت على مدينة السليمانية في مناسبات عديدة، وأدّى هذا إلى نزوح عدد كبير من الأهالي إلى المناطق القريبة<sup>(38)</sup>.

وفي مارس عام 1924، أدّت الاشتباكات العنيفة بين المجندين الآشوريين

---

F.O. 371/10098, Intelligence Report, No. 5, Iraq, April 1924, Lees, p. 272. (35)

Great Britain, Colonial Office, Iraq Administrative report April 1923, December 1924, (London: HMSO, 1925), pp. 32-33. (36)

F.O. 371/10098, Intelligence Report, Iraq, 14 May 1924; Report on The Progress of Iraq 1920-1931, p. 258, Iraq Administrative Report April 1923 December 1924, p. 31. (37)

مع أواسط تموز/يوليو عام 1924 عندما احتلت السليمانية مرة أخرى انخفض سكان المدينة من عشرين ألف نسمة إلى أقل من النصف تقريباً، وبعد شهرين من الاحتلال البريطاني ارتفع عدد السكان مرة أخرى إلى نحو اثني عشر ألف نسمة. انظر: (38)

Iraq administrative Report April 1923- December 1924, p. 31; Edmonds, p. 3712; Jwaideh, pt. 2, p. 590.

وبين سكان كركوك إلى تقوية قوة الشيخ محمود في كردستان وتعزيزها. فأوفد بمبعوثين إلى زعماء قبائل الكرد في أنحاء كردستان كافة، يدعوهم إلى مناصرته في جهوده لمساعدة جماهير كركوك ضد القوات التي تدعمها بريطانيا، و التي قال الشيخ محمود عنها بأنها ارتكبت جرائم ضد المسلمين في المدينة. ونتيجة لذلك بدأ كثير من زعماء القبائل في لواء كركوك والسليمانية ينظرون إلى الشيخ محمود كزعيم قومي<sup>(39)</sup>. وشهد شهر حزيران كذلك عدداً من الاضطرابات في بغداد قام بها الوطنيون العراقيون الذين كانوا يعارضون موافقة المجلس التأسيسي العراقي على المعاهدة البريطانية - العراقية لعام 1922. والشيخ محمود فيما يظهر كانت لديه رؤيا غير سليمة ومعلومات مشوهة عن مدى قوة الوطنيين العراقيين في بغداد، وعن ضعف البريطانيين<sup>(40)</sup>.

F.O. 371/10114, Air Staff Note on The Occupation of Sulaimni, No. 4459/24, (39) 27 Sept. 1924; 10100, Teleg. No. 66304, 30 May 1924 Air Office Command, Iarq to Air Ministry; in May 1924, A.

وفي مايس عام 1924 حدثت مجزرة في كركوك نتيجة لنزاع بين المجندين الآشوريين تجار المدينة. فالآشوريون الذين اعتدي عليهم ذهبوا إلى ثكناتهم العسكرية، وانضم إليهم زملاؤهم، وتحركوا إلى بازار، وبدؤوا يطلقون النار عشوائياً على مجموعة من الناس كانوا جالسين في أحد المقاهي. وقد حدث هذا في رمضان فتحولت إلى حرب بين المسلمين والمسيحيين. وكننتيجة للحرب قتل ثلاثون من المسلمين وجرح ستون آخرون. ومن الآشوريين كان عدد القتلى ستة، وعدد الجرحى خمسة. وأمر المندوب السامي بإجراء تحقيقات عاجلة للحادث، لكن لم يُدّن أحد، وهذا مما أدى إلى غضب الكرد فتحررت مئات من الرجال القبليين حول مدينة كركوك إلى المدينة طلباً للانتقام. غير أنهم فرقوا بواسطة زعماء الطالبانيين. انظر:

F.O. 371 / 10098, intelligence Report No. 2, Iraq, 28 May 1924; Intelligence Report 12 June, 1924.

Iraq Administrative Report April 1923, December 1924, p. 32. (40)

ففي 27 آذار افتتح المجلس التأسيسي العراقي (الهيئة التشريعية والنيابية العراقية) رسمياً الملك فيصل. وفي خطابه قال إن مهام المجلس هي:

1. وضع دستور للحفاظ على الحقوق الفردية وتحقيق الاستقرار الداخلي.
2. وضع قوانين انتخابية للمجلس وتوفير جهاز مراقبة لسياسات الحكومة وأشغالها.
3. المصادقة على الاتفاقية الأنجلو - العراق لعام 1922 والتي تنظم علاقات الحكومة العراقية بالحكومة البريطانية. عارض الوطنيون العراقيون إجازة المعاهدة الأنجلو - عراقية =

وفي الحقيقة كان الشيخ يعتقد أن البريطانيين منشغلون في المواجهة مع الوطنيين العراقيين إلى درجة أنهم لا يمكنهم أن يقاوموا قواته في كردستان. ولذلك فقد بدأ يسلي نفسه ويحدثها بفكرة احتلال كركوك. ولهذا السبب دعا جميع قبائل الكرد في إيران إلى مساعدته على طرد الإداريين المواليين لبريطانيا في حلبجة، وتكوين جيش كردي للتقدم نحو كركوك<sup>(41)</sup>.

وعلى الرغم من أن السلطات البريطانية في العراق قد جرى إنذارها بخطورة نشاطات الشيخ محمود العدائية لها، إلا أنها كانت مترددة في اتخاذ إجراءات عسكرية لإجباره على الخروج من السليمانية وذلك لسببين؛ أولاً: كان البريطانيون يريدون استغلال وجود الشيخ في السليمانية، وما يترتب على ذلك من احتمالات انفصال كردستان عن العراق، كوسيلة للضغط على الوطنيين العراقيين، للقبول بالمصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية. وقد أوضحت السلطات البريطانية للمسؤولين العراقيين أن نشاطات الشيخ محمود موجهة، بشكل رئيسي، ضد الحكومة العراقية، وأن استياء الكرد وغضبهم على بريطانيا، إنما يأتيان نتيجة لمحاولة الحكومة إضعافهم وإجبارهم على الخضوع للسلطات العراقية<sup>(42)</sup>.

وقد كتب هورامي هذه الملاحظات الكاشفة:

= بحجة أنها تقوي وتدعم الاحتلال البريطاني للعراق، وتحدد بذلك الحقوق الوطنية للعراق كدولة، وتضع أعباءً مالية ثقيلة على المعاهدة. وفي 2 نيسان / إبريل عرضت اللجنة التي يرأسها ياسين الهاشمي تقريراً نقدياً على المعاهدة، وطلب فيه عدداً من التعديلات على المعاهدة. لكن السلطات البريطانية لم تكن مستعدة لتلبية المطالب. فقام الوطنيون العراقيون بتنظيم مظاهرة ضخمة في 29 مارس عام 1924. واستدعت الحكومة الجيش لتفريق آلاف المتظاهرين. وتحولت هذه المظاهرة إلى مواجهة دموية. انظر:

Iraq Administrative Report April 1923 - December 1924, p. 20-21.

Fo 371 / 10098, Intelligence Report. Iraq, 28 Oct, 1924. (41)

أمرت السلطات الإيرانية المسؤولين الحكوميين، في الحدود، بتحذير زعماء الكرد في إيران بعدم مشاركة الشيخ محمود في نشاطاته المعادية لبريطانيا. انظر:

F.O. 371 / 10098, Intelligence Report. No. 10 Baghdad, 28 Oct. 1924.

Gertrude Bell, Letters, II, (London: Oxford Press, 1982), p. 549. (42)

«إنّ الموقف العدائي الكردي تجاه الحكومة العراقية الجديدة، هو ليس في الحقيقة غير مرغوب، أو مرحب به، بالنسبة للحكومة البريطانية كلياً، بل إنه يعني تذكيراً مستمراً وثابتاً إلى الملك فيصل وأصدقائه بأن... بريطانيا قد تعبّر عن رضاها بشأن استقلال الكرد في حالة إذا ما اتخذت الأوضاع في العراق نوعاً من التطور الذي لا يتناسب، ولا يتفق مع مصالح حكومة جلالته»<sup>(43)</sup>، ثانياً: بينما مباحثات لوزان الثانية كانت مستمرة فإنّ أي أعمال عسكرية من قبل الحكومة البريطانية في كردستان كان من الممكن أن تفهم، من قبل الأتراك، بأنها انتهاك لحالة الأمر الواقع المتفق عليها رسمياً مع بريطانيا، بالنسبة لوضع ولاية الموصل. إضافة إلى ذلك فإنّ أية أعمال ضد الشيخ محمود، في ذلك الوقت، كانت تعمل على دعم وخدمة موقف تركيا في تلك الفترة الحساسة؛ حيث إنّ الجانبين المتنازعين حول الموصل كانا يسعيان بحرص شديد للفوز بتعاطف الكرد معهم<sup>(44)</sup>.

وإنّ التزام المقصود الذي حدث بين مصادقة المجلس التأسيسي العراقي للمعاهدة العراقية - البريطانية، ومفاوضات لوزان قد مكّنت السلطات البريطانية من استغلال وسيلة التهديد بفقدان إقليم الموصل لدى الوطنيين العراقيين لإجبارهم على قبول المصادقة على المعاهدة. وفي حزيران عام 1924 طلب دوبيس موافقة السيد ل. توماس وزير المستعمرات له، بتهديد الملك فيصل والوطنيين العراقيين، بأنه إذا لم يوافقوا على المصادقة على المعاهدة، فإن ولاية الموصل سوف تفقد، ووافق السيد توماس على طلبه، وأبلغ الملك فيصل بأنّ التصويت في المجلس التأسيسي، ضد المعاهدة، سوف يجبر بريطانيا على التقدم بطلب إلى عصبة الأمم، بخصوص إضافة ولاية الموصل في جدول الأعمال القادم المقرر تنظيمها في 10 حزيران<sup>(45)</sup>. ولهذا، فقد كتبت صحيفة

---

Hawrami, "Shaikh Mahmud and the Kurdish Question, 1917-1920", pt. 2, (43) Kurdish Journal 3, 1969, p. 10.

Fo. 371 / 9010, Intelligence Report, Iraq, No. 23, 1 Dec. 1923. (44)

Iraq Administrative Report April 1923, December 1924; p. 22; F.O. 371/13034, (45)

Desp. 9 May 1924, Dobbs to Amery; 11259, Teleg. No. 12, 16 June 1924

Dobbs to Amery; Manchester Guardian, 13 June 1924.

بغداد تايمز، الجريدة الرسمية لدار المفوضية في بغداد، بأنه ما لم تُصدق على المعاهدة مع حلول 10 من حزيران فإن ولاية الموصل ستفقد<sup>(46)</sup>.

وفي مواجعتهم مع الوطنيين العراقيين استخدمت السلطات البريطانية النواب الكرد في المجلس التأسيسي العراقي، وقد أصاب كل من المندوب السامي والسيد جاترود بيل بخيبة أمل من موقف الوطنيين العراقيين في المجلس التأسيسي. وفي 7 حزيران قال دوبيس لتوماس: إن احتمال المصادقة على المعاهدة في المجلس التأسيسي العراقي ضئيل جداً. وإن أفضل إجراء يمكن اتخاذه هو حمل الملك فيصل على حلّ المجلس، فوافق وزير المستعمرات على هذا الرأي<sup>(47)</sup>. وهكذا طلب دوبيس من بيل استخدام نفوذه لدى النواب الكرد في المجلس لتأييد الاقتراح الذي تدعمه بريطانيا، والذي يطالب بتأجيل الموافقة على المعاهدة إلى فترة ما بعد حل قضية النزاع حول الموصل، في مباحثات لوزان. وظن دوبيس أنه إذا ما أُجّلت الموافقة على المعاهدة فإنه سيجد عذراً مقبولاً حينئذٍ للتقدم بطلب إلى حكومته، بإجبار الملك فيصل على حلّ المجلس التأسيسي. وهكذا صوّت النواب الكرد لصالح الاقتراح الذي يطالب بتأجيل إجازة المعاهدة<sup>(48)</sup>.

---

وفي المواجهة مع الوطنيين العراقيين، هدّدت بريطانيا بالانسحاب من العراق وتركهم تحت رحمة مصطفى كمال. وكان هذا خداعاً من بريطانيا لتخويف الملك فيصل والوطنيين، لأن البريطانيين في الحقيقة لم يكونوا يريدون أن يخسروا نفوذهم في العراق، وكذلك سيطرتهم على الاحتياطي البترولي. انظر: الحسيني، عبد الرحمن. تاريخ العراق السياسي الحديث، صيدا: مطبعة عرفان، 1975، ج2، ص 92.

Baghdad Times. 10 June 1924. (46)

Co 730/60/2655, Teleg. No. 282, 2 June 1924, Dobbs to Thomas; Minute, 4 June 1924, Thomas to Dobbs, cited in Khadim Niama, "Anglo Iraqi Relations During The Mandate", Unpub. Doctoral dissertation. Wales, Aberystwyth, 1974, p. 162. (47)

Bell, II, p. 344: (48)

كان النواب الكرد في المجلس التأسيسي البريطاني في العراق مختارين بصورة جيدة غالباً من قبل السلطات. ومعظمهم يخدمون السياسة البريطانية وآلة طيعة بيدهم في البرلمان، لاستخدامهم تارة ضد الكرد المناوئين لهم، وتارة ضد القوميين العراقيين. انظر: هاوار، القضية الكردية، ج1، رقم 1، ص 93-94.

ومن ناحية أخرى في 10 حزيران، وكتيجة للصفقة التي جرت بين ياسين هاشمي، زعيم الوطنيين العراقيين، والحكومة البريطانية والتي تضمنت للأول الحصول على منصب رئيس الوزراء، فقد دُعي إلى عقد جلسة طارئة للمجلس، للمصادقة على المعاهدة، إلا أن عدداً كبيراً من النواب قاطعوا الجلسة، وامتنع آخرون عن التصويت، وعارض قسم ثالث المصادقة؛ وبالرغم من ذلك، فقد جرت الموافقة على المعاهدة، وإن 18 من النواب الكرد صوتوا ككتلة واحدة تأييداً للمصادقة<sup>(49)</sup>.

ومع حلول أواسط تموز عام 1924 جرت المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية، وشعرت الحكومة البريطانية حينذاك بأنه لا توجد ضرورة الآن للسماح للشيخ محمود بالاستمرار، في تهديد الإدارة البريطانية في كردستان. ولذلك فقد رأى المندوب السامي البريطاني أنه لا يوجد بديل من إعادة احتلال السليمانية.

وفي تموز انطلقت قوات مكونة من فرقة عسكرية عراقية، وفوج من قوات الشرطة، وكتيبة من المجندين الآشوريين، مع مقاتلات القوة الجوية الملكية إلى مدينة السليمانية بسهولة، وجرى ضرب المدينة أولاً بالطائرات، ففرّ الشيخ محمود إلى الجبال مرة أخرى، وجرى تعيين السيد جابمان بوصفه مساعد متصرف لإدارة اللواء، وكان يخضع مباشرة لمراقبة المندوب السامي<sup>(50)</sup>.

ومن قاعدته المحصنة في شاربازير وبنجوين جنوب شرق وشمال السليمانية بدأ الشيخ ينظم هجماته العسكرية، ضد السلطات البريطانية في أقصى أجزاء كركوك والسليمانية، مستغلاً الحروب الداخلية بين أمراء قبيلة الجاف في حلبجة. وفي آب تمكن الشيخ من إنشاء سلطة في حلبجة وضواحيها<sup>(51)</sup>.

Iraq Administrative Report April 1923 December 1924: p. 25: Co 730/6132/85. (49)  
Chamberlaine to Lindsay, 6 June 1924: Edmonds, p. 383, 384: Niama, p. 165.

Fo. 371/10114, Air Staff Note on the Occupation of Sulaimani Desp. 44459/24, (50)  
27 Sept. 1924, Edmonds, p. 387.

BHCF 13/14, Events in Kurdistan, Vol. 5, Shaikh Mahmud: Aide Memor: by (51)

وبذلك تمكّن من إنشاء حكومة كردية موازية للواء السلিমانية. فقام بفرض واستلام الضرائب من معظم القبائل في اللواء.

وفي آب عام 1924 طلب ياسين الهاشمي، رئيس وزراء العراق الجديد من الحكومة البريطانية، قمع ثورة الشيخ، وقد حصل على التصريح بذلك. ومن آب إلى كانون الأول عام 1924 شُنَّ عدد من الحملات العسكرية لإخراج الشيخ محمود وأنصاره الموالين له، من معانقهم في الجبال<sup>(52)</sup>. وعلى الرغم من الدمار الواسع الذي لحق بالمنطقة من جراء استخدام مقاتلات القوة الجوية البريطانية، بما في ذلك حرق معالم القرى، فإنَّ قدرة الشيخ محمود على القيام بأعمال حرب العصابات لم يجرِ القضاء عليها نهائياً. فقوات الشيخ لها قابلية التحرك والانتقال بشكل جيد بسبب اطلاعها الجيد على طبيعة المناطق الجبلية.

وأما الجيش العراقي الذي أدّى دوراً بارزاً في هذه الحملة، فلم يجرِ إبلاغه، من قبل، بصورة كافية عن الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة. وفي كانون الأول أُجبر رئيس وزراء العراق الهاشمي على الاستقالة من منصبه، لعدم مقدرته على القضاء على ثورة الشيخ محمود ولاستعمال القسوة في حملته ضد الكرد<sup>(53)</sup>.

بالرغم من ذلك ففي أواسط كانون الأول عام 1924 أرغمت الحكومة البريطانية على تعبئة مزيد من القوات، وعلى استخدام مقاتلات القوة الجوية بصورة مكثفة، وأكثر فعالية في الهجمات، من أجل تهدئة لواء السلیمانية قبل حضور لجنة التحقيق لعصبة الأمم، في زيارة لكردستان. ولهذا فإنَّ قدرة الشيخ

---

B. H. Bourdillon, 3 Nov. 1926; Great Britain Colonial Office, Report by his Majesty's Government to the Council of League of Nations on the Administration of Iraq for the Year 1925 (Colonial No. 21 London: HMSO, 1926), p. 32.

Iraq Administrative Report April 1923 December 1924, p. 31-32. (52)

Report on Progress of Iraq 1925, p. 258; (53)

س. أ. القيسي. ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية: 1922 - 1936 (بغداد: 1975)، ص 279.

محمود على إحداث اضطرابات في المنطقة قد جرى اختزالها أو تقليلها بصورة شديدة، وأصبح الشيخ مع أنصاره من الهاربين واللاجئين إلى المناطق الجبلية في الحدود الإيرانية<sup>(54)</sup>.

ولهذا السبب فإنّ سياسة بريطانيا تجاه الكرد في العراق في الفترة، من تشرين الثاني عام 1922 إلى تموز عام 1924، كانت في أغلب الأحوال متأثرة بسير مفاوضات لوزان للسلام مع تركيا، حول إقليم الموصل. إضافة إلى ذلك ففي هذه الفترة سحبت بريطانيا تأييدها لاستقلال كردستان، وهي التي كانت تناصر قضيتها في معاهدة سيفر. وقد أملي هذا الموقف على بريطانيا نتيجة قناعتها بأنها بحاجة إلى إرضاء تركيا. التي تحتاج بريطانيا إلى تعاونها في تحقيق استراتيجيته الكبرى المتمثلة بعزل روسيا البلشفية. إضافة إلى ذلك، ففي هذه الفترة استخدم الكرد كمخالب القط من قبل كلا الطرفين في النزاع الحدودي على ولاية الموصل.